

## درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 164 @ بدؤون. إذن من شريكه. وكما أن من يمن يملك حصصاً في دارٍ مشتركةٍ أن يبيع حصصته في تلك الدار مع عرضتها لشريكه فله أن يبيع هذه الحصص من الأجنبيّ ولشريكه حق الشفعة ( انظر الكتاب التاسع ) . وكذلك : لمن يملك ثوباً أو بغلةً أو حطاباً أو شجرًا أو غيره من متاعٍ مشتركٍ بيئته وبيئته آخر أن يبيع حصصته في ذلك المتاع من الأجنبيّ إلا إذن شريكه إلا أن يباع حصصته من الأجنبيّ فلا شريكه حق الشفعة . وكذلك للشريك الذي يملك حصصاً شائعةً في زرعٍ أو ثمرٍ إذا أدركا وأصبح حصاد الزرع وقطف الثمر غير مضرٍ أن يبيع حصصته فيه لشريكه أو لأجنبيّ كما له أن يبيعها ولشريكه مع الأرض المزروعة فيها الزرع والشجر . وكذلك إذا فرغ إنسان ما يملك من الحصص الشائعة في أرض أميرية لأجنبيّ بإذن صاحب الأرض وباع ما في تلك الأرض من حصصته في المزروعات من هذا الأجنبيّ وكان هذا البيع بغير إذن شريكه فالبيع صحيح ولو لم يدر ذلك الزرع ( تنقيح ) وكذلك يجوز بيع الزرع قبل تمام الفراع من الأرض بعد إذن صاحب الأرض وكذلك يجوز للشريك أن يبيع حصصته الشائعة في الحبوب المشتركة كالحنطة التي صارت مشتركةً بغير خلط الأموال واختلاطها كالشراء والالتهاج والإرث والوصية وإحراز المال المباح من إنسان أجنبيّ إلا إذن شريكه ولا يسأل للشريك أن يقول : إنني أعتبر البيع ; لأنني لم آذن به . ويخرج عن حكم هذه المادة ما استثنى بالفقرة الأخيرة من المادة 1088 ففي تلك الفقرة ما لا يجوز للشريك أن يبيعه من غير إذن شريكه وسيبيح في شرح تلك المادة تفصيلات ذلك المستثنى مع علل الاستثناء الموجبة . رجوع القول إلى إيضاح القاضي -

يُقصدُ مِنْ قَوْلِ الْمُجَلِّدِ ( حِصَّةٌ شَائِعَةٌ ) اِلْتِرَازُ عَن حِصَّةِ شَرِيكِهِ فَإِنَّهُ لَا يُسَوِّغُ لَهُ ذَلِكَ ( اُنظُرْ اَلْمَادَّةَ 1075 ) فَإِذَا حِصَّةٌ مُشَارِكَةٌ لِحِصَّتِهِ فَالْبَيْعُ فِي حِصَّةِ الشَّرِيكِ بَيْعٌ مُضَوَّلِيٌّ يُسَوِّغُ لِلشَّرِيكِ أَنْ يُجِيزَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُؤَدِّيًّا إِلَى اِلِضْرَارِ بِهِ . أَمَّا إِذَا بَاعَ إِنْسَانٌ حِصَّتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ أَوْ مِنْ بَعْضِ شُرَكَائِهِ وَكَانَ فِي ذَلِكَ اَلْبَيْعِ ضَرَرٌ يَنْتَفِي بِبَيْعِهَا مِنْ جَمِيعِ شُرَكَائِهِ فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهَا مِنْهُمْ جَمِيعًا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا مِنْ اَلْأَجْنَبِيِّ أَوْ بَعْضِ الشَّرَكَاءِ كَمَا أَرَّهْهُ إِذَا كَانَ فِي بَيْعِهَا لِلشَّرِيكِ ضَرَرٌ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا مِنْهُ وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ لِجَمَاعَةٍ أَرْضٌ قَامَ فِيهَا بِنَاءٌ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ هُوَ اَلشَّرِيكُ أَنْ يَبِيعَ حِصَّتَهُ اَلشَّائِعَةَ فِي اَلْبِنَاءِ فَقَطُّ مِنْ شَرِيكِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ اَلْمُشْتَرِيَّ لِهَذِهِ اَلْحِصَّةِ سَوَاءٌ كَانَ شَرِيكًا أَوْ غَيْرَهُ إِذَا اَشْتَرَاهَا عَلَى أَنْ يَتَرُكَهَا قَائِمَةً فِي اَلْأَرْضِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ ( اُنظُرْ اَلْمَادَّةَ 189 ) فَإِذَا لَمْ يَشْتَرِهَا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فَهُوَ مُلْزَمٌ بِرَفْعِ ذَلِكَ اَلْبِنَاءِ وَإِخْلَاءِ اَلْأَرْضِ مِنْهُ وَيَنْشَأُ عَن ذَلِكَ ضَرَرٌ وَالضَّرَرُ لَا يَكُونُ لَازِمًا بِرَأْسِ اَلْأَرْضِ ( اُنظُرْ اَلْمَادَّةَ 1226 ) . وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لِثَلَاثَةِ رِجَالٍ زَرْعٌ فِي أَرْضِهِمْ اَلْمُشْتَرِكَةَ فَبَاعَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ حِصَّتَهُ أَجْنَبِيًّا أَوْ أَحَدَ شُرَكَائِهِ مِنْ ذَلِكَ اَلزَّرْعِ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ دُونَ اَلْأَرْضِ فَإِذَا طَلَبَ اَلْمُشْتَرِيُّ أَخَذَ حِصَّتَهُ فِي اَلْحَالِ وَقَبْلَ أَنْ تُدْرِكَ وَقِسْمَةَ اَلزَّرْعِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى طَلَبِ هَذَا وَلا رِضَاءِ شَرِيكِهِ عَن هَذَا اَلْبَيْعِ وَلا اَلْمُشْتَرِيِّ وَاَلْبَيْعِ فَسُخِّ اَلْبَيْعِ ( اُنظُرْ اَلْمَادَّةَ 19 و 372 ) فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَطْلُبْ حَصْدَ حِصَّتِهِ قَبْلَ إِدْرَاكِ اَلزَّرْعِ فَالْبَيْعُ يَعُودُ إِلَى الصَّحْحَةِ ؛ لِأَنَّ اَلْمَانِعَ مِنْهَا قَدَ زَالَ ( اُنظُرْ اَلْمَادَّةَ 24 ) وَكَذَلِكَ إِذَا بَاعَ تِلْكَ اَلْحِصَّةَ إِلَى شَرِيكِهِ اَللَّذِي يَشَارِكَانِهِ فِي اَلزَّرْعِ فَإِذَا لَمْ يَطْلُبْ أَخَذَ حِصَّتَهُ فَوْرًا وَحَصْدَ اَلزَّرْعِ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ فَالْبَيْعُ يَعُودُ إِلَى الصَّحْحَةِ ( رَدُّ اَلْمُحْتَارِ ، اَلْمُهَنْدِيَّةُ ، اَلْوَأَقِعَاتُ ، ) .